

أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة
The Impact of Social Auditing on improving the credibility of the Corporate Social Responsibility Report

خديجة ملاك^{1*}، خديجة رفيف²
 Khadidja Mellak¹, Khadidja Refif²

¹ جامعة لونيبي علي البلدية 2 (الجزائر)، k.mellak@univ-blida2.dz

² جامعة لونيبي علي البلدية 2 (الجزائر)، k.refif@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2021-09-30

تاريخ القبول: 2021-05-10

تاريخ الاستلام: 2020-01-26

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية بشكل عام إلى إبراز دور وأهمية التدقيق الاجتماعي كوسيلة رقابية علمية فعالة تسعى المؤسسات الى تبنيتها من أجل التأكيد على صحة ومصداقية المعلومات التي تقدمها حول مستوى أدائها الاجتماعي، ومدى تحملها للمسؤولية الاجتماعية الملقاة عليها، حيث يقوم المدقق الاجتماعي بفحص الأنشطة اللازمة وتدقيقها اجتماعيا بعد الاطلاع على كل ما يرتبط بها من تقارير وسجلات، ومن ثم اعداد تقرير يتضمن نتائج هذا التدقيق مبلورة في شكل رأي فني محايد، وعليه فان التدقيق الاجتماعي سيساهم على المدى الطويل في الرفع من كفاءة المؤسسة، كما سيقوم بسد الفجوة بين المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: التدقيق الاجتماعي، المسؤولية الاجتماعية، الموارد البشرية، تدقيق المسؤولية الاجتماعية.

تصنيفات JEL: M14، M42.

Abstract:

The purpose of this research paper is to highlight the role and importance of social auditing as an effective scientific control method that companies seek to adopt in order to emphasize the validity and credibility of the information they provide about their level of social performance and the extent to which they are responsible. In this context, The social auditor examines the activities and checks them socially after reviewing all the related reports, and then he prepare a report that includes the results of his audit, which is formulated in the form of neutral technical opinion. Therefore, the social audit will contribute in the long term in raising the efficiency of the institution and the gap between the economic sphere and the social sphere.

Keywords: Social auditing, corporate social responsibility, human resources, corporate social responsibility auditing

Jel Classification Codes: M14, M42.

1. مقدمة:

نتيجة للتطورات العالمية السريعة أصبحت المؤسسات مطالبة بالقيام بمسؤوليات أخرى إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية، وعليه كان لابد من قيامها بوضع السياسات والخطط التي تساعد في تحقيق هذه المسؤوليات وعلى رأسها تلك الاجتماعية، فأصبحت المسؤولية الاجتماعية تمثل مفهوما راسخا تدمج فيه المؤسسات القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن انشغالاتها عن طريق تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي، حيث أن التزام المؤسسة بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات خاصة على المدى الطويل من شأنه العودة بفوائد كبيرة للمؤسسات والمجتمعات، مثل زيادة الثقة والقدرة التنافسية، ولقاء القوى العاملة والانتاجية، توليد فرص عمل للموهلين، الاستدامة والتماسك الاجتماعي، زيادة قيمة العلامة التجارية وتعزيز وزيادة سمعة المؤسسة وتحسين الاتصال وزرع انطباعات ايجابية لدى أفراد المجتمع.

من جهة أخرى ونظرا لما حققه التدقيق في المجال المحاسبي والمالي ودوره في الرفع من كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسات اهتم الباحثون بإدخال عملية التدقيق في المجال الاجتماعي والاستفادة من تقنياته العلمية المنهجية، وعليه ظهر ما يعرف بالتدقيق الاجتماعي والذي يعتبر ضروريا لتحقيق التكامل بين الحاجات الاقتصادية والحاجات الاجتماعية والانسانية للمجتمع.

مشكلة الدراسة:

إن التزام المؤسسة بأداء مسؤوليتها الاجتماعية والمساهمة في تحسين ظروف الأفراد، يؤدي بها إلى تبني ميكانيزمات تسيير تتماشى وهذه التطلعات من أجل التحكم وتحسين أدائها الاجتماعي، لتحسين مكانة المؤسسة والوصول إلى الهدف المبتغى من وراء هذا الالتزام، كمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وهذا من أجل القياس والإفصاح عن المعلومات والمبادرات التي انخرطت فيها من خلال ما يسمى بتقارير المسؤولية الاجتماعية، وبما أن التدقيق هو امتداد للعملية المحاسبية، أي أن عملية التدقيق تبدأ عند انتهاء العملية المحاسبية، للتحقق وتقييم العملية المحاسبية، وهذا ما يمكن إسقاطه على الجانب الاجتماعي.

من هنا تبلورت إشكالية بحثنا في التساؤل التالي: " كيف يمكن للتدقيق الاجتماعي المساهمة في الرفع من مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؟ "

من خلال الإشكال الرئيسي قمنا بتقسيم الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مظاهر المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في المؤسسة؟
- ما المقصود بالتدقيق الاجتماعي؟
- هل يمكن للتدقيق الاجتماعي إضافة تحسين نوعي لمصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية؟

الفرضيات:

لتسهيل الإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية وسيلة لتبادل المنافع، من أجلها تقوم المؤسسة بمساعدة أصحاب المصالح بصفة عامة ومواردها البشرية بصفة خاصة وهذا مقابل تحفيزات متعددة ومختلفة كتحسين صورة المؤسسة ورفع كفاءة المورد البشري لديها؛
- التدقيق الاجتماعي عبارة عن منهج علمي، تطبيقي واستراتيجي مهم بالنسبة للمؤسسة لما يحققه من نتائج ايجابية ومعلومات تخدم المؤسسة والتي تساهم في رفع كفاءة الموارد البشرية؛
- تتمثل المهمة الأساسية للتدقيق الاجتماعي في محاولة دراسة أداء المؤسسات لأدائها الاجتماعي بصفة عامة ومسؤوليتها الاجتماعية بصفة خاصة، ومن ثم تحليل هذا الأداء إلى مكونات يمكن التحقق والتثبت منها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الثقة في تقارير المسؤولية الاجتماعية عند القيام بإجراءات تدقيقه؛

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي لهذه الورقة البحثية يتمثل في إبراز أهمية التدقيق الاجتماعي كوسيلة تطبيقية، إستراتيجية وعلمية للتحكم في مجال حديث ومهم بالنسبة لقطاع الأعمال ألا وهو مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وكيف يمكن للتدقيق الاجتماعي من تحسين مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية الصادرة عن المؤسسة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

يكتسب هذا البحث أهميته من خلال التطرق إلى مفاهيم حديثة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ودور التدقيق الاجتماعي في التحكم في هذه الأخيرة وزيادة المصداقية للمعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسة عن مدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.

منهج البحث:

نظرا لطابع الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأنسب، حيث تم عرض مختلف مفاهيم متغيرات الدراسة من المسؤولية الاجتماعية وكذا التدقيق الاجتماعي وبعدها تم تحليل العلاقة بين المتغيرين

2. الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية:

تعمل المؤسسة باعتبارها نظاما مفتوحا على التكيف مع المستجدات التي تطرأ على بيئة الأعمال، ومن أهم هذه المتغيرات التي برزت بشكل ملفت، مفاهيم ترتبط بضرورة مراعاة المؤسسات للجوانب

الأخلاقية والاجتماعية في نشاطاتها والدعوة إلى أداء دورها الاجتماعي اتجاه أطراف المصلحة، بالإضافة إلى تحقيق هدفها الأساسي والمتمثل في تحقيق الربح.

1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

1.1.2. التعاريف الأكاديمية:

• **تعريف (Holmes):** " هي التزام منظمة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق

المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية

ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"¹

• **تعريف (Caroll، 1999):** "هي درجة تلبية المؤسسات للمسؤوليات الاقتصادية، القانونية أو

الطوعية، التي على المؤسسة القيام بها من أجل تمرير نموذج يحتذى به للمؤسسة المواطنة في

مكان معين"²

• **تعريف (Pasquero):** " مجموع الأعمال القانونية أو الطوعية، التي على المؤسسة القيام بها من

أجل تصميم نموذج يحتذى به للمؤسسة المواطنة في مكان معين."³

• كما يشير كل من (Keith Davis et William Fedderick) إلى أن المسؤولية الاجتماعية

تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية. وذلك من خلال مواجهة

التحديات الاجتماعية المختلفة، وطالبا أن تكون استجابة المنظمة لتلك المسؤوليات طوعية وليس

خوفا من النقد أو التهديد باستخدام القانون، وينصحان منظمات الأعمال بالاستجابة لمتطلبات البيئة

والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاهها وإلا فإن المجتمع على المدى البعيد سيسلب مكانتها وقوتها

لما أسماها بالقانون الحديدي للمسؤولية الاجتماعية"⁴

2.1.2. تعريفات المنظمات والهيئات والتكتلات الدولية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

• **تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD):** " التزام المؤسسات بتبني سلوك

أخلاقي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين الظروف المعيشية للعاملين

وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل."⁵

• **تعريف منظمة الإيزو 26000:** مسؤولية المؤسسة عن الآثار الناتجة عن قراراتها وأنشطتها على

المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي متناسق مع:

1- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، بما فيها صحة ورفاهية المجتمع؛

2- الأخذ في الحسبان توقعات أصحاب المصالح؛

3- احترام القوانين والتوافق مع المعايير الدولية؛

4- دمج المسؤولية الاجتماعية في كل نشاطات المنظمة، وعلاقتها.⁶

ومنه يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها "تحمل المؤسسة لآثار النشاطات التي تقوم بها على العاملين، المجتمع والبيئة الطبيعية، ينتج عنها مجموعة من الالتزامات القانونية والطوعية".

2.2. أهمية المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة سواء بالنسبة للمؤسسة، لعمالها، للمجتمع أو للدولة، يمكن تلخيصها فيما يلي⁷:

أ- بالنسبة للمؤسسة: تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وترسيخ المظهر الايجابي خصوصا لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة، كما تساهم في تحسين مناخ العمل وبعث روح التعاون والترابط بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

ب- بالنسبة للمجتمع: هي متعددة وكثيرة نذكر أهمها فيما يلي:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعتبر جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛

ج- بالنسبة للدولة: تتمثل فيما يلي:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية؛
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية،
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا.

3.2. مظاهر المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال:

يعتبر المورد البشري من أهم أصحاب المصلحة في المنظمات، لذلك فإن الحفاظ على كل المسؤوليات الاجتماعية تجاهه من شأنه تحقيق العلاقة (رابح-رابح) بين الطرفين (المؤسسة والعاملين)، وتتمثل أهم مظاهر المسؤولية الاجتماعية فيما يلي⁸:

- توفر المنظمة الخدمات للعاملين كالنقل والإطعام والإسكان والخدمات الصحية؛
- العمل على اعتماد سياسة معينة في إدارة المنظمة لمشاركة العاملين في أرباح المنظمة؛
- منح مكافآت وحوافز الأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة العاملين؛
- من مسؤولية المنظمة الصناعية الاهتمام بتعويضات العاملين مقابل إصابات للعمل أو الأمراض المهنية؛
- تعمل المنظمة على تكريم وتحفيز الأفراد العاملين المتفوقين والمبدعين في العمل؛
- إعداد وتنفيذ برامج توعية للأفراد العاملين تتضمن المعايير المهمة المعتمدة على المستوى الاجتماعي والبيئي والأمان في العمل؛
- اعتماد برامج أو سياسة معينة لإيجاد فرص لانجاز أعمال صغيرة للأفراد العاملين؛
- الحفاظ على الأفراد العاملين ومنع تسريحهم لتقليل البطالة والحد من مشكلات الغيابات ودوران العمل وحوادث العمل؛
- إعداد سياسة تمنع الأفراد العاملين من تسريحهم للمعلومات المهمة أو السرية الخاصة بأعمال المنظمة خاصة الأفراد العاملين في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وبث روح التعاون والدافع والحافز بينهم؛
- اعتماد سياسة إدارية تسمح للأفراد العاملين من المشاركة في عمليات صنع القرار؛
- إتاحة فرصة لتشغيل الشباب خاصة أولئك المتخرجين من المدارس المحلية والعمل على رفع قدراتهم ومساهماتهم في المجتمع؛
- إتاحة الفرص المتساوية للأفراد العاملين وتدريبهم ومنحهم فرص التقدم في المنظمة؛
- محاولة المنظمة لوضع إجراءات معينة للحد من استخدام الأفراد العاملين لموارد المنظمة المختلفة واستخداماتها لأغراض شخصية؛
- اعتماد برنامج أو نموذج للسلوك الأخلاقي لمعالجة ممارسات العاملين ذات العلاقة بالاعتبارات الشخصية كالنزاهة والتحيز والمحاباة...
- التزام المنظمة بتطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالعمل وتنفيذها بعدالة على الأفراد العاملين وإقناعهم بذلك من خلال تفسير وتوضيح القوانين والتعليمات كونها تحقق مصالحهم؛
- متابعة الأفراد العاملين فيما يتعلق بكل ممارسات حول عقد اتفاقيات غير مشروعة أو غير واضحة بالنسبة للمنظمة؛

- المحافظة على حقوق الأفراد العاملين في المنظمة بعدهم جزء من المجتمع؛
- متابعة كل ما يتعلق بالممارسات المالية الغير مشروعة التي تتم من قبل الأفراد العاملين؛
- الالتزام بانجاز وتكامل الأعمال في المنظمة خاصة فيما يتعلق باستخدام الأفراد كبار السن والنساء و الأطفال ومحاولة عدم تركهم للعمل .

3. مبادئ ومتطلبات التدقيق الاجتماعي:

1.3 مفهوم التدقيق الاجتماعي:

إن ظهور المدققين الاجتماعيين داخل المؤسسة كان سنة 1797 في الشركات الأوروبية، ونظرا للتطور الذي بدأ يظهر و ينمو داخل المؤسسة للمراجعة الاجتماعية اختص بعض الاشخاص في عملية المراجعة ومنها الجمعيات، ففي فرنسا ظهر المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي سنة 1792، كما برزت مجموعة الدراسات والبحوث التحليلية الاجتماعية في نهاية سنة 1791، والجمعية المهنية للخبراء الاجتماعيين سنة 1791، أما في سنوات التسعينات فقد زاد الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي من خلال كثرة إجراء الملتقيات المنظمة من طرف المعاهد والمدارس.⁹

• تعريف Torrance :

عرف تورنس التدقيق الاجتماعي على أنه "عبارة عن تحليل للسياسات والتطبيقات في المجال المتعلق بتسيير الافراد لمؤسسة ما لتحديد الاسناد الجيد لهذه السياسات".

• تعريف P.CANDAU :

يعرفه على انه : " ذلك المسعى الموضوعي و الاستقرائي من خلال الملاحظة ، التحليل، التقييم و تقديم التوصيات بالاعتماد على منهجية و باستعمال تقنيات تسمح بالكشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف بالمقارنة مع المرجعيات المحددة بوضوح ، و مثله مثل التدقيق المالي و المحاسبي يحاول أن يقدّر ما مدى إمكانية المؤسسة في التحكم في المشكلات الاجتماعية .لذلك فهو يعتبر وسيلة تسيير و إدارة ".¹⁰

• تعريف Jean-Marie Peretti :

يعرف التدقيق الاجتماعي على انه: " عملية الفحص الاحترافي لإبداء آراء حول مشاركة العنصر البشري في تحقيق الأهداف المسطرة بالاعتماد على المرجعيات المتعلقة بالموضوع و تقديم التوصيات اللازمة لتحسين نوعية تسيير الموارد البشرية ".¹¹

مما سبق يمكن أن نعرف التدقيق الاجتماعي على انه تلك الوسيلة المنهجية الصارمة للتشخيص الاستراتيجي للوضعية الاجتماعية للمنظمات التي يتبعها شخص مستقل يعرف بالمدقق الاجتماعي والذي

يقوم بجمع المعلومات من المصادر التي يراها مناسبة (سواء كانت من داخل أو خارج الميزانية) ثم يقوم بتحليلها بالرجوع إلى معايير معينة ومن ثم استخراج الانحرافات، وأخيرا يقوم بتصحيح هذه الاختلالات والانحرافات إن أمكن مع تقديم الحلول المناسبة والتوصيات.

2.3. مبادئ التدقيق الاجتماعي:

توجد ستة مبادئ تشكل الأساس للتدقيق الجيد، نلخصها كما يلي¹²:

- نظرة شمولية و متعددة: معناه أنه يجب ان يعكس التدقيق الاجتماعي وجهات نظر كل المعنيين والمتأثرين بالمؤسسة؛
- شامل: معنى ذلك ان يركز التدقيق الاجتماعي ليشمل في النهاية قياس مدى تحسن الاداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية والمجتمع؛
- مقارن: لابد للتدقيق الاجتماعي ان يوفر وسائل تمكن من مقارنة أداء المؤسسة عبر السنوات، وبأداء المؤسسات المماثلة وبالأداء المعياري للصناعة؛
- منتظم: يجب ان ينفذ التدقيق الاجتماعي بشكل منتظم ، وليس مؤقتا او لمرة واحدة في العمر؛
- مراجعة (فحص) : يجب ان تفحص الحسابات الاجتماعية سنويا بواسطة شخص او اكثر ممن ليس لهم مصلحة في تزييف النتائج (محايدين)؛
- الافصاح : يجب ان تكون نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومعلنة لكل المعنيين في المؤسسة والمجتمع بشكل عام .

3.3. متطلبات التدقيق الاجتماعي:

ان التدقيق الاجتماعي يساعد المؤسسات ويشجعها على الإشراف على أدائها الاجتماعي وتحسينه باستمرار، وذلك من خلال وجود عدد من المتطلبات التي تحقق هذا الهدف والتي نلخصها فيما يلي:¹³

- ضرورة توافر مجموعة من الأنشطة الاجتماعية تقوم بها المؤسسة، بهدف تحقيق أهداف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين والملاك والمجتمع؛
- ضرورة توفر نظام للمحاسبة الاجتماعية يهدف أساسا الى قياس وتوصيل البيانات الخاصة بالنشاطات الاجتماعية للمؤسسة؛

- ضرورة توافر معايير محددة لقياس الاداء الاجتماعي ونصوص تشريعية ملزمة للقياس والتقارير عن نتائج الاداء الاجتماعي؛
- أهمية وجود معايير وإجراءات لقياس وتدقيق الأنشطة الاجتماعية بالإضافة الى حتمية وجود معايير متفق عليها يمكن على أساسها تقييم تلك الأنشطة للحكم على مدى فعاليتها وكفاءتها؛
- ضرورة وجود اهتمام من قبل الأطراف ذات العلاقة بالأداء الاجتماعي (العمال، العملاء، المجتمع..) بحتمية التدقيق الاجتماعي.

4. دور التدقيق الاجتماعي في التحقق من وفاء المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية

لتحليل العلاقة بين متغيري الدراسة وتوضيح دور التدقيق الاجتماعي في زيادة تحسين مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية ومنه التحقق من وفاء المؤسسة من التزامها الاجتماعي قمنا بالتطرق إلى النقاط التالية: إعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية، علاقة التدقيق الاجتماعي بموضوع المسؤولية الاجتماعية و توضيح خطوات ومعايير القيام بالتدقيق الاجتماعي في إطار المسؤولية الاجتماعية.

1.4. إعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية:

يجب على المؤسسات تقييم أدائها الاجتماعي والبيئي بصورة منتظمة، من خلال تقديم تقارير سنوية ويفضل أن يتحقق منها مراجعو حسابات خارجيون، وتقرير المسؤولية الاجتماعية هو تقرير عام وغير مالي يستعرض الموقف العام للمؤسسة في عدد من قضايا المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف عملية إصدار تقرير المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:¹⁴

- إثبات شرعية المؤسسة من خلال هذه التقارير؛
- مراقبة المسيرين ومتابعة أدائهم والحصول منهم على المعلومات الدقيقة والصادقة التي يحتاجها أصحاب المصالح.

ويعرف تقرير المسؤولية الاجتماعية بأنه " التقرير الذي يصدر عن المؤسسة سنويا، كسائر التقارير المالية التي تصدر في نهاية السنة المالية، ويهدف إلى توثيق كافة النشاطات والجهود المقدمة من قبل المؤسسة والتي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية " ¹⁵، وعادة يتم تحليل محتويات التقارير الاجتماعية من حيث:¹⁶

- **الأداء البيئي:** حيث تتضمن القضايا البيئية ما تخلفه عمليات الإنتاج والمنتجات والخدمات من آثار في الجو والأرض والتنوع البيئي والصحة البشرية.
- **الأداء الاقتصادي:** ويشمل الأجور والمستحقات والإنتاجية وخلق فرص العمل ونفقات الاستعانة بمصادر خارجية، واستثمارات البحث والتطوير، والاستثمارات في التدريب.
- **الأداء الاجتماعي:** وهو ما يتعلق بالصحة والسلامة في العمل وإرضاء الموظفين والنشاطات الخيرية ومواضيع تتعلق بالعمالة وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا المتعلقة بأصحاب المصالح في المؤسسة.

2.4. علاقة التدقيق الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

يكتسي التحقق من وفاء المؤسسة من مسؤوليتها الاجتماعية من أهداف التدقيق الاجتماعي التي نذكرها فيما يلي:¹⁷

- التأكد من أن بيانات ومعلومات قائمة الأداء الاجتماعي صحيحة ودقيقة في ضوء معايير إعدادها وإبداء الرأي عن مستوى الأداء الاجتماعي من خلال تقرير المدقق عن قائمة الأداء الاجتماعي أو تقرير المسؤولية الاجتماعية؛
- فحص الأداء الاجتماعي والتأكد من ملاءمة الإفصاح عن القوائم المالية والتقارير الاجتماعية وكفايتها في التعبير عن مدى تنفيذ الوحدة الاقتصادية لمسؤوليتها الاجتماعية؛
- إعداد تقرير شامل لنتائج النشاط الاجتماعي يتضمن بيانات دقيقة يمكن الوثوق بها من قبل الأطراف المستفيدة في المجتمع؛
- التحقق من مدى التزام الوحدات بالقوانين والأنظمة والمعايير والمواصفات المعتمدة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي؛
- تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وفاعلية البرامج الاجتماعية وتقييم نظام الرقابة لتلك البرامج؛
- تحقيق فهم أفضل لكيفية عمل الوحدة وسعيها لتحقيق قيمها وأهداف جمهورها وإحداث تغيير وتحسين وتطوير لأعمالها؛
- زيادة الاعتماد على القوائم والتقارير الاجتماعية وتشجيع الاهتمام بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي لإيجاد نظام متكامل مكون من الأنشطة المالية والإدارية والاجتماعية وإمكانية تحديد مدى تقدم الوحدة في أداءها الاجتماعي وتنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية.

يعتبر تدقيق المسؤولية الاجتماعية من مراحل تطور التدقيق الاجتماعي نتيجة زيادة اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية، نتيجة لضغوطات الهيئات الدولية ومتطلبات قطاع الأعمال وحتى أسواق المال التي أصبحت تطالب بتقرير المسؤولية الاجتماعية ، وقد تم تعريفه من طرف الكتاب الأخضر الصادر عن المجموعة الأوروبية على أنه: " التقييم الشامل للأثر الاجتماعي للمؤسسة بالمقارنة مع مجموعة من المعايير والأهداف المسطرة".¹⁸

3.4. عملية التدقيق الاجتماعي في إطار المسؤولية الاجتماعية:

قبل التطرق لخطوات التدقيق الاجتماعي في إطار المسؤولية الاجتماعية يجب التطرق لمعايير التدقيق الاجتماعي.

1.3.4. معايير التدقيق الاجتماعي:

ينبغي تنفيذ مهنة التدقيق الاجتماعي من خلال معايير محددة متفق عليها على النحو التالي:¹⁹

• معايير التدقيق العامة (الشخصية):

1. معيار التأهيل العلمي والعملية: يجب أن يكون مدقق الحسابات مؤهلاً لإنجاز التدقيق الاجتماعي، بالإضافة إلى إمكانية أن يستعين المدقق بخبير في الأمور الاجتماعية إذا لزم الأمر؛
2. معيار الحياد أو الاستقلالية: ويقصد به أن يكون المدقق محايداً بين الإدارة من جهة والملاك والعاملين والمستهلكين والمجتمع من جهة أخرى؛
3. معيار بذل العناية المهنية اللازمة، والمسؤولية المهنية، ويتمثل هذا المعيار في التحديد السليم لموقف المدقق تجاه المشاكل الاجتماعية، وتذلل العناية الكاملة أثناء عملية التدقيق الاجتماعي.

• معايير العمل الميداني:

1. معيار التخطيط لمهمة التدقيق: من المهم شمول التخطيط على قيام المدقق برسم خطة للمراجعة وتضمينها جزءاً مخصصاً لفحص النواحي الاجتماعية، ومسك الملفات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي، وأن يعتبر من ضمن عناصر ضبط جودة عملية التدقيق قيام المدقق بفحص الأداء الاجتماعي وأن لا يرتكب أي مخالفة مهنية للاشتراطات والالتزامات الاجتماعية؛
2. فحص نظام الرقابة الداخلية: يشمل فحص المدقق لنظام الرقابة الداخلية مدى عنايتها بالتدقيق الاجتماعي، ومدى قيام المدقق الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات

الاجتماعية للزبون، وضرورة تدريب المدقق المالي، وإكسابه المهارات اللازمة لممارسة عملية التدقيق الاجتماعي؛

3. أدلة الإثبات: جمع وسائل الإثبات المناسبة والكافية لتصبح أساساً للرأي الذي سيبيده المدقق حول النشاط الاجتماعي للمؤسسة، وستكون وسائل الإثبات كثيرة لكثرة الجهات التي يمكن الحصول منها على وسائل إثبات مادية، مثل المستهلكين والملاك والمجتمع بصفة عامة، وكثرة إجراءات التدقيق التي يمكن تطبيقها، وسيشمل ذلك المصادقات والفحوص الجوهرية والتحليلية، إلى جانب فحوص الالتزام، التي تشمل التزام الموظفين بالمهام الاجتماعية والتزام المدقق بفحصها.

• معايير العمل الميداني:

تنتهي عملية التدقيق الاجتماعي بإعداد تقرير عن العمل الذي قام به المدقق والنتائج التي توصل إليها معطياً رأيه الفني المحايد عما إذا كان تقريره يعطي صورة صادقة وواضحة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة، حيث أن التدقيق الاجتماعي مسؤولية إضافية على عاتق المدقق، هدفها التأكد من أن المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها لديها الخطط اللازمة لمختلف الالتزامات الاجتماعية والبيئية المفصح عنها، وهذا ما يعطي مصداقية أكثر للتقارير التي تصدرها المؤسسة إذا ما تم تعزيزها بتقرير المدقق الخارجي.

2.3.4. خطوات عملية التدقيق الاجتماعي في إطار المسؤولية الاجتماعية:

يقوم المدقق الاجتماعي بتنفيذ مهمته من خلال القيام بمجموعة من الخطوات التي نختصرها فيما يلي:

1- تحديد الأنشطة محل التدقيق:

وتتضمن هذه الأنشطة تلك الأنشطة الخاصة بالمجال الاجتماعي والذي يستفيد منه عمال المؤسسة مثل تدريب العمال، وتوفير الخدمات الاجتماعية والرياضية، بالإضافة إلى الأنشطة الخاصة بمجال الأداء الاجتماعي البيئي الخارجي خاصة ما يتعلق بحماية البيئة ومحاربة التلوث الناتج عن المخلفات الصناعية، كما تتضمن الأنشطة المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنتجات كالرقابة على المواصفات القياسية للجودة.

2- فحص وتدقيق الأنشطة الاجتماعية:

يستخدم المدقق الاجتماعي بعض الأساليب التي يستخدمها المدقق المالي، بالإضافة إلى بعض الأساليب الفنية الأخرى التي تتلاءم وطبيعة الأنشطة الاجتماعية، ومن أهم هذه الأساليب:

- المعاينة والجرد الفعلي والشهادات والإقرارات؛

- المراجعة المستندية والمحاسبية؛
- الفحص الفني سواء كان هندسي أو كيميائي أو طبي؛
- أسلوب المقارنات بين الفترة الحالية والفترة السابقة؛
- الاستفسارات الشفوية بالإضافة الى أساليب أخرى تحتاجها عملية التدقيق الاجتماعي.

3- اعداد تقرير التدقيق الاجتماعي:

يتضمن هذا التقرير النتائج التي توصل إليها المدقق ورأيه الفني المحايد، حول مجالات النشاط الاجتماعي للمؤسسة محل التدقيق سواء كان تقرير داخلي أو خارجي.

يتميز تدقيق المسؤولية الاجتماعية عن الأنواع الأخرى من التدقيق الاجتماعي فيما يلي²⁰:

- من حيث مجال التدخل الواسع الذي يخص البحث في العلاقات والارتباطات بين المؤسسة والأطراف ذات المصلحة من النواحي الاجتماعية؛
- في ظل ظروف وطبيعة المتغيرات الاجتماعية، ليس هناك ما يمنع المدقق عن المسؤولية الاجتماعية استخدام مجموعة متنوعة ومتعددة من المقاييس الكمية والنوعية بما يتناسب والظروف الزمانية والمكانية للمؤسسة محل التدقيق ويلاءم الأهداف المتعلقة بالعملية ما إذا كانت تخص الإثبات أو المعايرة أو المطابقة أو الدعم الاستراتيجي.

5. خاتمة:

- نستخلص من خلال بحثنا مجموعة من النتائج، والتي نستعرضها من خلال النقاط التالية:
- يلعب التدقيق الاجتماعي دورا هاما في تنمية وتطوير أداء المؤسسة وذلك من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة، أي أنه يقوم بقياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الاجتماعية.
 - إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية يسمح للمؤسسة من خلق نوع من روح العمل والتضافر والتعاون بين كل ماله علاقة بالمؤسسة (الملاك، العمال، الزبائن، أفراد المجتمع...) لتحقيق أهدافها المسطرة؛
 - إن تعدد مقاربات وممارسات المسؤولية الاجتماعية من جهة، وتعدد هذا المجال في عملية جمع المعلومات وعملية القياس من جهة أخرى ، ينتج عنه لبس في تطبيق وقياس مؤشرات الأداء الاجتماعي، الذي ينعكس بدوره على المعلومات المفصح عنها، لذا فإن التدقيق الاجتماعي سيلعب دورا في الرفع من مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية من خلال تقنياته ومعاييره ؛

- أن عمل المدقق الاجتماعي على المدى القصير - كما هو الحال بالنسبة للمدقق المحاسبي والمالي - ينحصر أساسا في تقديم تقرير يتضمن رأيه الفني المحايد والذي يؤكد على صحة ومصداقية المعلومات التي تقدمها المؤسسة حول أدائها الاجتماعي، أما على المدى الطويل فيمكن القول بأن هذا النوع من التدقيق سيساعد ادارة المؤسسة على اتخاذ قرارات استراتيجية مناسبة خاصة ما يتعلق بتسيير الافراد والرفع من أدائهم من جهة، والقيام بمسؤوليتها الاجتماعية نحو مختلف الاطراف في المجتمع من جهة أخرى.

6. الاحالات والمراجع:

- ¹ محمد الصيرفي، " المسؤولية الاجتماعية للإدارة"، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2007، ص15.
- ² Adel Golli, Dorra Yahiaoui, « **Responsabilité sociale des entreprises : analyse du modèle de Caroll (1991) et application au cas tunisien** », Management et Avenir, 2009/3 (n°23), p140.
- ³ Pasquero Jean, « **« Introduction » La responsabilité sociale comme nouvelle forme de régulation socioéconomique** », Gestion, 2006/2, Vol.31, P51.
- ⁴ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 22-23.
- ⁵ Bruno Boidin, « **Introduction. Les enjeux de la responsabilité sociale et environnementale des entreprises dans les pays en développement** », Mondes en développement 2008/4 (n°144), p7.
- ⁶ ISO 26000 : Guidance on Social Responsibility, https://www.tuv.com/media/india/informationcenter_1/systems/Corporate_Social_Responsibility.pdf . Date de consultation 12/12/2019
- ⁷ طاهر محسن، منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، " المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، " الأردن، دار وائل، 2006، ص52.
- ⁸ مقدم وهيبة، "سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية)"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، 14/13 ديسمبر 2011، جامعة شلف، ص 09-10.
- ⁹ jean-marie peretti, "Audit social", édition d'organisation, p30.
- ¹⁰ Candau,P, « **L'audit social : méthodes et techniques pour un management efficace** », Vuibert, Paris,1985, p 51
- ¹¹ Peretti Jean Marie, « **Ressources humaines et gestion du personnel** », Educapole gestion,1994, p 208.
- ¹² مجيد جاسم الشرح، " المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2002، ص 50.
- ¹³ ميلاد رجب الشميلة، " إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية ودراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبيا"، مجلة الجامعة الاسمية الاسلامية، 2014، ص 141.
- ¹⁴ Michel capron et Françoise quairel-lanoizeleé, « **la responsabilité sociale d'entreprise** », édition la découverte , paris, 2007, p 101.
- ¹⁵ مركز مراس للاستشارات الإدارية، "الدليل الإرشادي للسياسات والإجراءات لبرامج المسؤولية الاجتماعية"، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، السعودية، 2010، ص 48.
- ¹⁶ مقدم وهيبة، " تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية-دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري -"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2013/2014، ص 189.
- ¹⁷ خولة حسين حمدان، جبار ياسر عبيد، " دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي"، <file:///C:/Users/Computer/Downloads/42372.pdf> ، تاريخ التصفح 2019/12/25.
- ¹⁸ مراد سكاك، "تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات- دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف-"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011، ص 211.

¹⁹ أيمن محمد الشنطي، " قياس أثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية"، مجلة الأبداع، المجلد 5، العدد5، ص189-190.

²⁰ مراد سكاك، مرجع سابق، ص212.